

كتبات الرمال (الغرود)

تنتقل الرمال مع الرياح فتغطي سطح الاراضى وهو مايعبر عنه بسفى الرمال أو تكون كشبانا يطلق عليها البدو واهل الواحات الغرود (واحدها غرد) وتهدد الرمال التى تنتقل مع الرياح المزارع والقرى وتطمر الآبار والترع وتعطل طرق المواصلات . وأنى لأعيد القارىء من يوم يشتد فيه الريح ويكون بين تلك السكبان فان الانسان لا يكاد يفتح جفنيه من شدة اندفاع الرمال وتتطايرها ولا هو بمستطيع ان يقين الجهات ليسلك الطريق وينجو بنفسه من بينها والحق يقال لا يوجد تعرف أو وصف كشبان الرمال هذه الا أنها الد أعداء المسافر والمزارع على السواء

وتنقسم الغرود الى قسمين : غرود الشواطىء . وهذه تمتد بطول شواطىء مصر على البحر الأبيض المتوسط والبحر الاحمر وتختلف باختلاف الجهات التى توجد فيها . وغرود داخلية وهى التى توجد بداخل القطر فى صحراء ليبيا وعلى الصحراء الشرقية وعلى حدودها بامتداد المناطق الزراعية فى الدلتا ووادى النيل

ويجدر بنا قبل ان نتكلم على الغرود فى مصر أن نذكر انه قد مرت ادوار مختلفة خاصة بمعالجة أبقاف تقدم رمال الشواطىء وربطها فى عدة ممالك وقد نجحت ليس فقط فى تثبيت تلك الرمال وأتقاء شرها بل نجحت فى استغلالها اقتصاديا من الوجهة الزراعية

وبرجع البدء فى مقاومة تلك السكبان الى أوائل القرن الرابع عشر حيث زرعت المناطق الرملية على شاطىء بحر الشمال .

ثم شرعت النمسا في ذلك سنة ١٥١٠ وتبعها هولانده ولم ينتصف القرن السادس عشر حتى تمت زراعة مناطق شاسعة بين شواطئ المانيا الشمالية والدانيمارك واستمر العمل في الدانيمارك ثم تبعها فرنسا في عام ١٧٨٨ ولقد استطاعت فرنسا وخاصة منذ القرن الماضي زرع مئات الآف الافدنة

أما في إنجلترا واسكتلاندة فلم يبدأ بهذا العمل على الشاطئ الشرقي الا منذ القرن الخامس والسادس عشر على منوال صغير غير ان ايقاف مسير تلك الرمال على الشاطئ الجنوبي قد بدأ من زمن أبعد من ذلك التاريخ

ولقد قامت حكومة بلجيكا بعمل باهر في استغلال الكثير من كشبان الرمال الممتدة على شواطئها ونجنى تلك البلاد الآن ثمار ما بذلته من مجهود في ربط رمال شواطئها واستغلالها بالاشجار الاقتصادية

وانه من العبث ان أحاول في مقال كهذا ذكر جميع الممالك في العالمين القديم والحديث التي اصبحت تهتم الآن جد الاهتمام بربط كشبان الرمال المتنقلة ومنع سفنها على الأراضي العامرة بزراعة مختلف انواع الحشائش ثم استغلالها بالاشجار الاقتصادية . ويكفي ان أذكر ان إنجلترا التي تهتم بزراعة شواطئها منذ القرن الخامس عشر أوفدت مندوبا من قبلها لزيارة الممالك الأوربية الأخرى التي اشتهرت باستغلال تلك المناطق كفرنسا وبلجيكا وهولنسة قبل الحرب العالمية بعام واحد تمهيدا لتحويل المناطق الشاسعة في شواطئها الى غابات منتجة

والقطر المصري لفي أشد الاحتياج ليقوم بمثل هذا العمل النافع الذي لا تقتصر فائدته على حماية المناطق الآهلة بالسكان من خطر توغل تلك الرمال وطمرها للقري والمزارع واتلافها للطرق والآبار . بل يمكن الانتفاع بنتيجتها من الوجهة الاقتصادية أيضا إذ يوجد بالشواطئ المصرية آلاف الافدنة من تلك الكشبان الرملية الخطرة التي لو امتدت اليها يد العمران لدرت على

الحزينة من عدة وجوه مبالغ طائلة تفوق أضعاف ما يصرف عليها . ناهيك عن توفير العمل للأيدى العاملة التي هى فى ازدياد مستمر وكذلك تحميل المصايف المصرية وانشاء المصحات فى الأماكن الصالحة لهذا الغرض بزراعة الغابات فى تلك المناطق الجرداء . وليس هذا فقط بل أننا بذلك نعمل على أكثر الامطار التي يعيىش عليها أغلب سكان شواطئ القطر المصرى كما أننا نشجع الطيور والحيوانات على التكاثر بها فيكون لنا من صيدها تسليية ومن الاتجار بها مغنا . وأنه لمن المعلوم بأن الارانب البرية كثيرة الوجود بمنطقة الشواطئ المصرية . أننا نهتم الآن بمعالجة مسألة زراعة الغابات توفيراً للأخشاب فى المستقبل وأمامنا مناطق شاسعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من رفح على حدود مصر الشرقية الى نهاية القطر فى السلوم من الجهة الغربية تتوافر فيها مياه تحت التربة وكذلك مياه الأمطار وليس علينا إلا أن نبدأ العمل حتى نبلغ غايتنا . لقد كان الشاطئ الفرنسى منذ مائة عام عبارة عن أرض قاحلة ورمال جرداء تعدو بسرعة وتتلف الأراضى الزراعية بالمناطق الداخلية كما هو الحال الآن فى القطر المصرى — وقد أصبح الآن يدر ربحاً صافياً يقدر بمليون جنيه سنوياً من تجارة الأخشاب وحبب الحربق ومستخرجات الغابات الثانوية — وقد يكون من الأوفق فى حالتنا استثمار مناطق آكام الشواطئ الرملية بزراعة النخيل والتين وكلاهما يوجد نموه فى تلك المناطق وليس يبيد أن تدلنا التجارب على إمكان زراعة بعض أنواع الفواكه الأخرى .

ويكفى أن نلقى نظرة على المنطقة الواقعة ما بين رفح على حدود مصر الشرقية وبلدة العريش لتبين مقدار تأثير تلك السكبان وما أحدثته من التلف بطمر كثير من الأراضى الزراعية — وان الرمال التي زراها تغطى تلك الأراضى قد سفت فى الأصل من آكام الشواطئ واكتسجت كل

ما كان في طريقها من المزارع والحدائق والآبار . والباحث في تلك المنطقة
 ليجد بالقرب من الشاطئ ، بقايا كثير من الأشجار التي استطاعت رغم طمرها
 أن تقاوم تلك الآكام وتبقى حية على التربة الطينية ألى أن انتقلت الرمال
 من عليها مع الرياح للجهات الداخلية . وأنا لنجد أن بلدة العريش قد أصبحت
 مهددة بما يكتشفها الآن من تلك التلال التي لا يقل ارتفاع البعض فيها عن
 ١٥ مترا . ولا بد من المبادرة بربط تلك الكشبان حفظا لكيان البلدة . ويلاحظ
 الانسان فوق بعض تلك التلال أشجاراً من التين الرمادى (البرشوحى) يخال
 للرأى من بعد أنها مغروسة فوق قممها غير أننا عند البحث نجد أنها كانت في
 الأصل منزرعة على التربة الطينية وجعلت تنمو وترتفع كلما تطررها الرمال
 طلبا للضوء والهواء . وان الفضل في عدم سرعة تدهور تلك الكشبان
 يرجع كثيرا الى تماسك الرمال حول الأشجار المذكورة .

وانه لجدير بتسمية تلك المنطقة الشاسعة التي تقع ما بين العريش ووادى
 الطينة في الشمال ومدينة السويس في الجنوب بمنطقة كشبان الرمال المتحركة .
 وهناك في شمال الدلتا لا بد وأن نشاهد مقدار الغرد الكبير الذى ينتج من
 ترك تلك الرمال المتحركة تنساب تدريجيا للجهات الداخلية بدون أدنى معالجة .
 وأنى لأكتفي بالإشارة الى منطقة بلطيم كمثل لدرس عدوان تلك الرمال .
 وفي خط أبى قير نرى أن تلك الرمال قد اندفعت مع الرياح نحو كيلو مترين
 تقريبا وأصبحت الآن على حدود الأراضى الزراعية كما هو الحال بجهة المندره .
 فاذا ما تقدمنا قليلا نحو بلدة أبى قير لا بد وأن نشاهد كيف أن الرمال قد
 غمرت النخيل المنزرع على الشاطئ هناك حتى قاربت أن تطمس الكثير منه .
 ويمتد تلك الكشبان على محاذة الشاطئ من الدخيلة بالقرب من
 الاسكندرية حتى نهاية الحدود المصرية فى السلم وتمهد المزارع والحدائق
 المنتشرة على طول ذلك الساحل .

وأنى لأرجو أن يدرك القارىء من هذه الأمثلة الوجيزة أهمية المبادرة بالعمل على ربط تلك الرمال ومنع سفيتها حفظاً لسكان الكثير من البلدان الواقعة على الشواطئ المصرية وطرق مواصلاتها وحماية ما يليها من الأراضي الزراعية .

ويقوم المزارعون في بعض جهات الشواطئ المصرية بعمل أسيجه مؤقتة من البوص وخلافه لدرء عدوان تلك الرمال التي لا تلبث أن تتكوم خلف الأسيجة ثم تحتاج المزرعة أو القرية دفعة واحدة عندما تبلغ حداً كافياً من الارتفاع — ولقد دل الزمن على فساد تلك الطريقة

وأرى أن خير وسيلة للتغلب على تلك الرمال هو استخدام النباتات الحية التي تنمو طبيعياً فوق الكثبان وتعمل على ربطها بما ترسله من الجذور بين ثنايا الرمال بحثاً وراء الرطوبة وما تمتده من على سطحها من سوقها الأرضية . وأنه لمن الأسف أن نرى ان تلك النباتات مع توفرها بكثير من مناطق الشواطئ المصرية فأنها لا تكاد تؤدي وظيفتها على الوجه الاكمل نظراً لأنها وما ينتج منها من الشتلات معرضة دائماً لقطعان المواش والابل التي تقتات عليها خصوصاً في زمن الصيف — ولقد ذكرنا في بدء هذا المقال الجهود التي بذلتها الممالك الأوروبية في زراعة الشواطئ بالانواع الصالحة لهذا الغرض . وهناك اليوم كثير من البلدان الأخرى التي أدركت خطر ترك هذه الرمال بدون معالجة تعمل الآن على مقاومتها بحماية ما يوجد عليها من النباتات البرية لتنمو وتتكاثر على الكثبان كما وأنها لا تألو جهداً في الحصول على ما يلائم مناخها من الانواع الاجنبية لنفس هذا الغرض أيضاً — فلماذا لا نتبع ذلك في مصر حيث تتوافر النباتات البرية على الشواطئ ويسمح الجو لنمو الكثير من نباتات ربط الرمال المستعملة في البلدان الأخرى . وليس هناك من شك بأن كل درهم يصرف على هذا المشروع لا بد وان سيصدر على الخزينة في القريب

العاجل برحما جزئيا وذلك علاوة على اتقاء غائلة تلك الرمال الخطرة . ولن يكفينا العمل على صيانة ما ينمو من النباتات البرية بمناطق الشواطئ الرملية شيئا يستحق الذكر اللهم إلا اصدار القانون اللازم لحمايتها من قطعان المواشى والأبل وقيام رجال مصلحة خفر السواحل المكلفين بحراسة الشواطئ بتنفيذ ذلك القانون أثناء مرورهم . ومن باب الايضاح أذكر بأننى فى غالب الاحيان كنت أجد صعوبة من البدو للتنقل بين تلك الكشبان لفحص ما ينمو عليها من النباتات خصوصا فى الجهات الآهلة بالسكان نظرا لأنهم يسألون عن وجود آثار أى اقدام غريبة فى منطقتهم . فأذا ما استقر الرأى على اصدار هذا القانون واقترن ذلك بقيام مصلحة الحدود - التى تبدى اهتماما كبيرا برفاهية اهالى البلدان الواقعة تحت نفوذها - على ابداء المساعدات اللازمة لتسهيل مأمورية القائمين بذلك العمل فلا إخلال عندئذ ان تحجج وزارة الزراعة عن بذل كل ما يجب من جانبها من الوجهة الفنية للأشراف على انجاح هذا المشروع سواء كان من حيث العمل على تكثير أصلح النباتات البرية الملائمة لهذا الغرض او استيراد بزور الانواع الأخرى وتجربة زراعتها بتلك المناطق .

وليس من المستبعد أن تقوم هناك عدة اعتراضات نحو تحقيق هذا المشروع الجزيل الفائدة . ولا بأس من ذكر البعض منها : -

(١) الفرق الكبير بين كمية الأمطار التى تهطل سنويا بالشواطئ المصرية والبلدان الأخرى التى تمسكت من استقلال شواطئها على منوال تجارى كفرنسا والبلجيك وهولنده

(٢) عدم أهمية المزارع والحدائق التى تلى تلك البلاد

(٣) أين تقتست المواشى المزمع حرمانها من الرعى على السكلا الذى

ينمو برمال الشواطئ .

(٤) أنه قد يكون من الأصوب صرف المبالغ التي ستخصص لهذا العمل في اصلاح أراضي شمال الدلتا

(٥) الخوف من أن تغلب تلك الحشائش على النباتات والأشجار التي

ستزرع فيما بعد بين التلال بالشواطىء لدرجة أن لا تجد فرصة للنمو بها

(٦) ان التلال الرملية على السواحل بمصر محصورة في مناطق ضيقة

وأنه نظرا لذلك فان الفائدة التي يمكن أن تعود على الحزينة مستقبلا قد لا توازي شيئا مما يصرف عليها

أما فيما يخص بالاعتراض الأول فمع التسليم بأن كمية مياه الأمطار

بشواطىء فرنسا وهولنده وبلجيكا تفوق بكثير عما في الشواطىء المصرية وإن كثرتها هذه هي التي ساعدت على انجاح زراعة تلك الشواطىء - فانا نجد

بشواطئنا الماء الكافي سواء من الأمطار أو مما يوجد كامنا باطن الرمال على

غور قريب جداً من السطح في معظم الأحيان لانماء أمثال تلك النباتات التي

تمتاز بمقدرتها على النمو في الأماكن الجافة نوعا - ويكفي أن أذكر أن

عشرات الألوف من أشجار النخيل والتين التي تثمر الآن على شاطئء البحر

الأبيض المتوسط كلها زرعت اعتمادا على تلك المياه . ولا يفعل البدو عند

زراعة النخيل مثلاً أكثر من حفر جور على عمق متر ووضع الفسائل في

قاعها ثم يتركونها لتتغذى وتنمو على الرطوبة الطبيعية بدون أى رى آخر .

أما في التين فانهم يزرعونه بعمل عقل طويلة يغرسون معظمها حتى يتصل

أسفلها بالرطوبة الطبيعية ثم يغطونها بالبوص وقاية لها من الشمس . فتتمو

العقل هكذا وتصبح شجرة مثمرة بعد مرور الوقت الكافي من زراعتها

ان كسبان الرمال على قدر الأخطار التي تنشأ منها لا تخلو من الفائدة .

فهي عبارة عن خزانات طبيعية تمتص الكثير مما يتساقط عليها من مياه

الأمطار وتحتفظ بها لحين الحاجة . وأن هناك أكثر من قرية واحدة على

شاطيء البحر الأبيض المتوسط مدينة بوجودها وبما ينمو حولها من الأشجار الى تلك الرمال التي توفر لهم المياه العذبة بالطريقة السالفة كما وأن كل البدو الذين ينتقلون على ذلك الشاطيء يعيشون ومواسيهم من موارد تلك المياه اما القول بعدم أهمية المزارع والحقول التي تلى تلك التلال فلا يمكن التسليم به مطلقا . ويكفي ان نعمل احصائية عن عدد الاشجار المنتجة التي تنمو خلفها وعدد من يعيشون من محصولها وحاصلات مازرعونه من الشعير والظالم والبطيخ لنرى مقدار أهمية العمل على حماية ما يوجد الآن من المزارع بل وصيانة الأراضي الزراعية التي لم تستثمر بعد من خطر تلك الرمال . ولقد سبق ان ذكرت ان كسبان الرمال قد اصيحت تهدد بعضا من القرى وما حولها من المزارع والحقول وذلك خلاف ماعدت عليه في الماضي من الاراضي الزراعية بمختلف الجهات وطمرت الكثير منها هي والآبار التي كانت ترويهها .

ان العوامل الطبيعية التي أدت الى كل هذه الأضرار لن تزال قائمة الى ماشاء الله . فهل يجب ان نقف مستسلمين أمامها ونرى باعيننا ذهاب تلك المزارع المنتشرة على شاطيء البحر الأبيض المتوسط من رفح الى السلوم طعمة لتلك الرمال . حقا لو فعلنا لسجل علينا التاريخ هذا الاهمال نحن دعاة الإصلاح في كل باب الآخذين باسباب الرقي والعاملين على ايجاد مصادر جديدة نحو توفير العمل مستقبلا للأيدي المطردة في الزيادة . ان الانسان ليخجل اذا ما اتى نظره على خريطة توزيع مزارع الزيتون بشواطيء البلدان الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط ورأى ان القطر المصرى هو البلد الوحيد الذى ترك شاطئه على بياض من بين تلك البلدان . نعم ان هناك مناطق كثيرة صالحة للاستثمار غير مسكونة الآن او ليس بها من المزارع ما يستحق الاهتمام أما نظرا لعدم جودة المياه بها او لان يد العمران لم تمتد

اليها بعد . غير ان هذا لايجب ان يمنعنا من مديد المساعدة لصيانة مصالح ذلك العدد الكبير من المزارعين والانتفاع في نفس الوقت بما ينتج من استغلال تلك الرمال . ويكفل لنا اتقاء خطرها مستقبلا . كما انه من الواجب درس تلك المناطق الرديئة المياه - وهذه في الغالب توجد بجوار المستنقعات والبحيرات المالحة للوقوف على مايمكن انماؤه فيها من الاشجار الخشبية اذا وجدنا ان حالة المياه الجوفية فيها لا تسمح بزراعة القواكه .

ولنفرض المستحيل ونسلم بعدم أهمية مئات من الالوف من تلك الاشجار التي تنمو خلف الكشبان أو نصرح بعدم تعرضها لاطرارها هي وما يقع بينها من المزارع والحقول . اليس من سداد الرأي استثمار تلك الآكام بالاشجار المنتجة طالما كان من المستطاع الحصول على مايلزمنا من المياه الكافية لانماء تلك الاشجار . ان الافكار متجهة الى درس مختلف الوسائل التي سوف تؤدي الى ازدياد الانتاج الزراعي الذي هو عماد الثروة المصرية . واما من مناطق شاسعة على طول شواطئنا تتوافر فيها المياه العذبة ولدينا الأنواع الصالحة للنمو فيها فلماذا لا نفتح عصر جهادنا بطرق هذا الباب ونحول جزءا من ذلك الاهتمام لاستغلال تلك الكشبان ؟

أما من حيث أين تقعات الماشية اذا ما حرم عليها الرعي بين تلك الكشبان فأذكر بأنه يوجد على الشواطئ ، اما كن كثيرة خارج تلك المنطقة يمكن ان نجد فيها من الكلال الغذاء الكافي . ففي منطقة مريوط مثلا نجد ان سكان الشواطئ يضربون خيامهم على حدود الكشبان امام حقولهم التي يزرعون بها الشعير والتين . ولا تشغل عادة هذه المزارع الاجزاء يسيرا من مساحة الارض الواقعة ما بين نهاية الكشبان وأول سلسلة التلال الحجرية التي تسير عمحاذاة تلك الكشبان . وتوجد الحشائش بكثرة في الاضى الحالية هناك وكذلك على الاحددار الواقع على جانبي التلال الحجرية المذكورة وخصوصا في الجهة

الشرقية منها. وعليه فإن الماشية التي ترعى دائما فوق السكبان الرملية محصورة العدد وهي ملك للبدو والقاطنين في تلك المنطقة أى انه لا توجد قطعان تأتي خاصة من أماكن بعيدة عنها للأقيات هناك . فاذا ما صدر الامر بمنع اطلاق المواشى فوق السكبان الرملية واعتاد أولئك على تسريحها في المنطقة الواقعة بينها وبين الملاحه فإنه لا يمضى وقت كبير حتى تتكاثر النباتات الصالحة لربط تنقل الرمال على تلك الآكام من تلقاء نفسها . وعلاوة على ذلك فأنتنا باصدار هذا الأمر نضمن حماية ما قد يزرع هناك من النباتات الاجنبية للملائمة لهذا الغرض اما الآن فانتنا نشاهد بأن تلك التلال الرملية تسكاد تكون جرداء من معظم الانواع المعتاد نموها هناك اللهم إلا من بعض النباتات التي تمتاز بافراز مواد لزجة على اوراقها وسوقها تلتصق بها حبيبات الرمال بكثرة وتغضى ظاهرها مما يجعلها غير صالحة لاقيات الاغنام عليها لأنها تضرسها . ومع هذا فليس لدى ماينفى ان الاغنام لاتقتات على هذا النوع اذا أضر بها الجوع ولم تجد شيئا خلافا

وغير ما ذكر لو اننا بحثنا الموضوع الخاص بالاماكن التي يمكن اطلاق المواشى فيها بصفة جدية لوجدنا ان هناك مناطق أخرى بعد الملاحه صالحة لهذا الغرض . وبالاختصار لأرى هناك مبررا لأن تحول هذه العقبة البسيطة دون تحقيق هذا المشروع المفيد . ويحتملنى هذا أن أساءل كيف تقتات الآن المواشى التي كانت معتادة على الرعى قبلا فوق السكبان الرملية الواقعة بمنطقة بلدة غزة حيث شاهدت مقدار النجاح التي احرزته الحكومة الفلسطينية في تثبيت تلك التلال بما أصبح ينمو فوقها من النباتات البرية منذ ان اصدرت الأمر القاضى بمنع تسريح المواشى عليها . وتراها الآن جادة بزراعة نبات المارام والحشائش الاجنبية الأخرى الصالحة لربط الرمال بشواطئها . كما أنها آخذة بتربية المئات الألوف من أشجار الصنوبر في المشتل الذى

أنشأته بتلك الجهة على بعد خمسة أمتار من ساحل البحر الأبيض الأزرق فيما بعد فوق التلال الرملية . ولقد تسنى لها تربية هذا العدد الكبير من الأشجار بالحصول على الماء العذب المحزون في باطن الرمال بواسطة طلمبة يدوية . وهى لا تقتصر على ذلك فقط بل تعمل أيضا على الارتفاع بما يوجد في باطن الرمال من المياه الجوفية في خارج منطقة أكام الشواطئ . ولقد شاهدت في رفح مشتلا لهذا الغرض أنشأته على بعد ١٥ كيلو متر من الشاطئ عند العلامة التى تفصل بين مصر وفلسطين . ولا يغرب عن البال ان انشاء هذا المشتل واستغلال ماحوله من الاراضى بالأشجار النافعة سيكون حتما نموذجا لان ينسج على منواله العرب الذين يقطنون تلك الجهات عندما يشاهدون مقدار فائدته . أليس إذا من الواجب علينا ان نختص تلك البقع وامثالها ببعض عنايتنا ؟

ولا يوجد انسان في هذا البلد يعارض في مسألة اصلاح اراضى شمال الدلتا لمقابلة هذه الزيادة المطردة في السكان اذا ما أمكننا ضمان الماء الكافى لاصلاح تلك الأراضى والحصول على المقادير اللازمة منه لرى ما ينجح من المحصولات الزراعية في تلك المنطقة بصفة دائمة .

غير أن أمر اصلاح اراضى الدلتا لا يجب أن يتعارض مطلقا مع مسألة استغلال مناطق الشواطئ الرملية التى تتوفر فيها مياه تحت التربة على غور قريب من السطح . ولا يكلفنا استقلالها الاربط تلك الرمال ومنع تنقلها بأعطاء الفرصة لنمو ما ينبت فيها من النباتات البرية وما يمكن زراعته عليها من الحشائش الأجنبية الأخرى الملائمة لهذا الغرض

وقد لا محتاج في حالتنا الى استعمال الحشائش الأجنبية إذ يوجد لدينا الحلفاء والغاب والبوص والطرفة وهى تصلح لهذا الغرض وقد لا تقل الثلاثة الأنواع الأولى جودة عن نبات « المارام » نفسه . وهذه الأنواع متوفرة بكثرة

في كل مناطق القطر ونجد بالبحث أن هناك عدة أنواع أخرى يمكن استخدامها في هذا الغرض إذا ما روعي زراعتها في الأوقات المناسبة بالشواطىء .
فاذا ما تسنى لنا ربط الرمال بهذه الطريقة فلا يبقى أمامنا إلا زراعة الأنواع المثمرة مثل النخيل والتين والزيتون أو الأشجار الحشبية بعمل جور عميقة نوعا وترك النباتات تنمو على الرطوبة الطبيعية كما يفعل مزارعو البدو وسكان مناطق الشواطىء الأخرى .

ولا بد من إقامة مشاتل مؤقتة في تقط متعددة على الشواطىء عند إصدار الأمر القاضى بمنع تسريح الماشية على تلك الرمال لتربية هذه الأشجار حتى تبلغ حجما مناسباً للزراعة وبذلك تقتصد كثيراً من نفقات النقل. وهذه المشاتل يمكن عملها في المنخفضات التي توجد بكثرة بين الكشبان بعد تسويرها بأسيجة من شجيرات الطارقة لدرء سفي الرمال عليها .

ويجب أن لا يغرب عن البال أنسا نصيب غرضين مختلفين في وقت واحد بهذا العمل — الأول حماية المزارع والقرى والآبار وطرق المواضلات من عدوان تلك الرمال والثاني استغلال تلك الرمال بما ينمى ثروة القطر الزراعية

أما من حيث خطر تغلب الحشائش وتغطيتها لسطح الأرض بعد بضعة أعوام حتى لا تجد فرصة لزراعة الأشجار بينها فلم أجد ما يؤيد حدوثه حتى في البلدان التي تمتاز بكثرة الأمطار على شواطئها ودوام الرطوبة فيها مثل إنجلترا وفرنسا والبلجيك وهولنده — وقد رأينا في بدء هذا المقال أنها اتبعت نفس هذه الطريقة في التغلب على التلال الرملية . ولا بد من القول أن الكثير من نجاح هذا العمل يتوقف على ما قدر يديه القاعون بهذا العمل

محمد درار

من الاحتميات وبعد النظر

مساعد فني بقسم البساتين